الوطن
الأحد ٨ تشرين الأول ٢٠٢٣ | الموافق ٢٣ ربيع الأول ١٤٤٥ هـ | العدد ٤٠٨٣ السنة السابعة عشرة

قرار عراقي بأن تكون أجور العمالة بالدينار وليس بالدولار والسوريون منهم

د. كنعان لـ«الوطن»: سيؤدي لخفض الحوالات الخارجية بحدود ٤٠ بالمئة وعلى الحكومة السورية أن تتدخل

نوار هيفا

أكد مسؤول كبير في البنك المركزي العراقي أن البلاد ستحظر السحب النقدي والمعاملات بالدولار الأميركي بدءاً من الأول من كانون الثاني ٢٠٢٤، وذلك بهدف وقف الاستخدام غير المشروع لنحو ٥٠ بالمئة من مبلغ نقدي يبلغ ١٠ مليارات دولار يستورده العراق سنوياً من مجلس الاحتياطي الفدرالي (المركزي الأميركي)، ذاكرين أن هذه الخطوة تأتي في إطار حملة أوسع لوقف اعتماد الاقتصاد على الدولار، بعدما بدأ السكان يفضلون العملة الأميركية على الدينار والعمل على خفض التضخم الحاصل.

وفي إطار هذا القرار ومع احتساب نسبة العمالة السورية الموجودة في العراق، «الوطن» تواصلت مع عدد من العاملين في بغداد وأربيل: نور فندي عامل صيانة تكييف وتبريد في أربيل أوضح في تصريح خاص لـ«الوطن» أن شرط العقد المبرم مع الجهة المستقبلة له كانت أن يتقاضى أجره بالدينار العراقي بما يعادل الدولار الأميركي وفق تسعيرة البنك المركزي العراقي، لافتاً إلى أنه حصل أول شهري عمل قبل صدور القرار على أجره بالدولار الأميركي، وعليه وبعد صدور القرار تمت معادلة أجره بما يوازي الدينار العراقي.

وأشار فندي إلى أن الكارثة حصلت عندما فوجئ أن احتساب أجره تتم وفق تسعيرة البنك المركزي العراقي، والتي بلغ أعلى سعر لها ١٣٢٠ ديناراً عراقياً لكل دولار أميركي، على حين تختلف أسعار السوق بما يتجاوز السعر الرسمي بحدود ٤٠ دولاراً، وهو معدل خسارته شهرياً، إضافة لكونه يصعب عليه التحويل لذويه في سورية بالدينار العراقي، فيضطر لشراء الدولار من السوق السوداء لأن قرار منع التعامل يحجب عنه شراء العملة الصعبة من البنك المركزي العراقي، بالتالي تقليل نسبة الحوالات المرسلة شهرياً.

وقد أوضحت ديمة إبراهيم عاملة بمركز تجميل ببغداد، في تصريح لـ«الوطن» أن القرار جاء بعد وجودها في بغداد بعامين، حيث كان أجرها بالعملة الأجنبية، لكن منذ قرابة أربعة أشهر تم تعديل قيم الأجور والرواتب لتتحول أجورهم بالدينار العراقي بما يعادل الدولار الأميركي أسوة بالريال السعودي والدرهم الإماراتي، لافتةً إلى أنه منذ صدور القرار عزفت عن إرسال الحوالات لذويها في سورية، للفرق الكبير الحاصل بالتحويل، مضيفةً إنه في حال استمر تطبيق القرار ستلتزم بعقدها الذي ينتهي في الشهر الأول من العام القادم وتغادر العراق بعدها لأن العمل أصبح غير مجدٍ كثمن لغربتهم هناك.

الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور في النقد والمصارف علي كنعان أكد أن القطاع الخاص يتعامل بالدينار العراقي بما يعادل الدولار الأميركي بالنسبة للعاملين الأجانب من غير العراقيين، لافتاً إلى أن هذا القرار سيقلل نسب العمالة الأجنبية في العراق وسيؤثر سلباً في العاملين وخاصة السوريين في العراق لصعوبة التحويل وفرق التصريف.

وأوضح د. كنعان في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الحوالات الخارجية يجب أن تكون بالعملات الأجنبية، وعليه سيضطر العامل هناك لشراء عملات أجنبية وإعادة تحويلها للداخل السوري بالتالي خسارة أكثر من ٤٠ بالمئة من مرتبه، ما سينعكس سلباً أيضاً على الحوالات الخارجية ويؤدي إلى تراجعها، إضافة للتلاعب الذي سيحدث بين صاحب العمل والعامل والبنك، وعلى سبيل المثال بدلاً من أن يتقاضى العامل السوري ١٠٠٠ دينار عراقي، يجب أن يحدد أجره بـ١٧٠٠ دينار عراقي، لتكون الـ٧٠٠ دينار هي فرق التحويل للعملة الصعبة، وهذا من النادر حدوثه لأنه سيسبب خسارة أيضاً لصاحب العمل.

وعن تأثير القرار بالنسبة للحوالات الخارجية من العراق لسورية أكد د. كنعان أنه في حال تم تطبيق القرار سينخفض حجم الحوالات بحدود ٤٠ بالمئة، كما سيشهد العراق حالة نزوح للعمالة السورية والبحث عن فرص أربح في أماكن أخرى، مؤكداً أن هذه الخطوة وهذا القرار جوهرهما نقدي لكن لهما بعد سياسي وهو تخفيض عدد العمالة الأجنبية في العراق، ولا علاقة لهما بمحاربة التضخم أبداً، كما أن هذا القرار إجراء ظالم بالنسبة للسوريين ومخالف للكل الاتفاقيات الدولية الموقعة بين البلدين على احترام العمالة السورية.

وكشف د. كنعان أن قيمة صادرات العراق النفطية اليوم بلغت ١٥٠ مليار دولار، على حين بلغت نسبة أجور العمالة السورية فيها ٧٠٠ مليون دولار، وبالمقارنة بين المبلغين ليست هذه الخطوة نافعة نقدياً لمحاربة التضخم، عبر احتساب أجور العمالة بالدينار العراقي بل عليهم اتخاذ خطوات نقدية أكثر جدوى.

ودعا د. كنعان الخارجية السورية إلى أن تتقدم بطلب للتراجع عن هذا القرار، لأنه يخالف الاتفاقيات الموقعة بين البلدين بالنسبة لدفع الضرائب وتحويل الأرباح وحماية الاستثمارات، وحماية العمالة وتحقيق استقرار العمالة السورية لديهم.

جدير بالذكر أن الولايات المتحدة كانت قد منعت، في تموز الماضي، ١٤ مصرفاً عراقياً من إجراء معاملات بالدولار، في إطار حملة أوسع نطاقاً ضد الاستخدام غير القانوني للدولار.

بعد إيقاف تصدير البطاطا لمدة ٢٥ يوماً فقط.. هل تنخفض أسعارها؟

العقاد لـ«الوطن»: لم نكن نصدر سوى برادين يومياً ودمشق وريفها يحتاجان يومياً لحوالى ٦٠٠ طن

جلنار العلي

اعتبر عضو لجنة تصدير الخضر والفواكه في سوق الهال محمد العقاد في تصريح لـ«الوطن» أن قرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية القاضي بإيقاف تصدير مادة بطاطا الطعام بدءاً من الخامس من الشهر الجاري وحتى بداية شهر تشرين الثاني القادم، هو خطوة مهمة، وخاصة أن الإنتاج المحلي من البطاطا لا يكاد يكفي حاجة السوق المحلية، لافتاً إلى أن الكميات التي كانت تصل إلى سوق الهال في دمشق تتراوح بين ٣٠٠-٤٠٠ طن يومياً، علماً أن محافظتي دمشق وريفها تحتاجان إلى ٥٠٠-٦٠٠ طن يومياً من المادة، وهذا ما أدى إلى وصول سعر الكيلو منه إلى ٥٦٠٠ ليرة في بعض مناطق دمشق.

وفي السياق، أشار العقاد إلى أن الوزارة حددت فترة إيقاف التصدير بـ٢٥ يوماً فقط، بسبب موسم البطاطا الخريفية الذي سيبدأ اعتباراً من بداية الشهر القادم ولغاية شهر أيار، قبل بدء موسم إنتاج البطاطا الصيفية، متوقعاً أن يكون الموسم القادم موسماً وفيراً يكفي احتياجات سورية من المادة ويسمح بتصديرها.

ولفت العقاد إلى أن سورية بالأساس لم تكن تصدر أكثر من برادين يومياً بسبب قلة الإنتاج والعرض، مبيناً أنه لا يوجد سوى دولتين تُصدّر البطاطا السورية إليهما وهما الكويت والإمارات.

يذكر أن وزارة الاقتصاد قالت في قرارها القاضي بإيقاف تصدير مادة بطاطا الطعام، إن ذلك بهدف تأمين حاجة السوق المحلية من هذه المادة بكميات كافية إلى حين بدء إنتاج العروة الخريفية، علماً أن رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس كان قد وافق على توصية اللجنة الاقتصادية في الـ١٨من شهر أيار الماضي، المتضمنة فتح باب التصدير لمادة بطاطا الطعام للكميات الفائضة عن حاجة السوق المحلية المقدّرة بـ٤٠ ألف طن، وذلك حتى نفاد الكمية.

هذا وقد وصل سعر كيلو البطاطا في بعض مناطق وأسواق ريف دمشق إلى ٧٥٠٠ ليرة.